دراسات إقتصادية

مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي- الياباني في تعزيزها

إعداد

د. أحمد أبوبكر علي بدوي

الدائرة الإقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

2011

صندوق النقد العربي

مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية
ودور التعاون العربي- الياباني في تعزيزها

إعداد

د. أحمد أبوبكر علي بدوي

محاضرة قدمت في فعاليات الدورة التاسعة لمؤتمر حوار من أجل المستقبل بين اليابان والعالم الإسلامي تحت عنوان "تنويع البنية الصناعية لخلق فرص عمل للأجيال القادمة" برعاية جامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي 7-8 مارس 2011.

تعبر هذه الورقة عن وجهة نظر المؤلف وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي.

تمكنت الدول العربية خلال العقد الماضي من تطوير اقتصاداتها وإحراز بعض التقدم في مجال التنمية الاقتصادية مما مكنها من تعزيز درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحقيق معدل نمو حقيقي بلغ حوالي 5 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2000-2009. وكنتاج لهذه التطورات ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 680 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 1.7 تريليون دولار في عام 2009، كما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 62 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 78 في المائة في عام 2009، هذا مع تسجيل عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى مستويات ايجابية معقولة[1].

ويعود الفضل في هذه التطورات، بشكل عام، إلى جملة السياسات الاقتصادية والتنموية التي تبناها العديد من الدول العربية خلال العقد المنصرم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وترقية البنيات الأساسية وتعزيز القدرات البشرية. كما أن هذه التطورات يمكن إعزاءها إلى برامج الإصلاح القطاعي التي طبقها عدد من الدول العربية خلال العقد الماضي لتطوير القطاعات المختلفة، مثل قطاع المالية العامة والقطاع المصرفي والتجارة الخارجية، حتى تقوم بدور فعال في دفع عملية التنمية الاقتصادية. ولقد لعبت البيئة الاقتصادية العالمية المواتية خلال العقد الماضي، باستثناء سنوات الأزمة المالية، دورا رئيسا في دعم هذه التطورات، حيث ساهمت أسعار الفائدة العالمية

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، 2010.

المتدنية وارتفاع أسعار النفط والمعادن الأخرى وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ في تعزيز النمو الاقتصادي في عدد من دول المنطقة العربية.

وركزت السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية وجهود الإصلاح الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو القطاعي في الدول العربية خلال العقد الماضي على تنويع القواعد الإنتاجية ومصادر الدخل القومي لدفع عملية التنمية ورفع منعة الاقتصادات الوطنية أمام التقلبات الاقتصادية العالمية، وذلك عن طريق تقليل تركز الاقتصادات حول الأنشطة الاستخراجية وقطاع النفط. ورغم الدور الكبير الذي لعبته العوائد النفطية في تحسين البنيات التحتية وتطويرها ودفع عجلة النمو في عدد من الدول العربية خلال السنوات أو العقود الماضية، إلا أن التداعيات السالبة لتركز الناتج والتجارة الخارجية حول هذا القطاعات ظهرت بصورة جلية خلال الأزمة المالية العالمية إثر تراجع أسعار النفط وما تبعه من صعوبات مالية واجهتها ليس فقط الدول العربية المنتجة للنفط بل أيضا الدول العربية الأخرى، نظرا لتداخلها مع الدول العربية النفطية في مجالات العمل والسياحة والاستثمار، وبالتالي تأثرها بتقلبات الدورة النفطية ولو بمستويات أقل.

وفي أطار تنويع اقتصاداتها وتطويرها، تبنت الدول العربية استراتيجيات تنموية ركزت بشكل أساسي على تقليل دور الدولة في الاقتصاد وتوفير مناخ موات وداعم

للقطاع الخاص حتى يلعب دورا رئيسا في التشغيل ودفع النمو في مجالات التجارة والاستثمار وحتى في مجالات تقديم الخدمات العامة من خلال الشراكة مع القطاع الحكومي في تنفيذ وتمويل المشروعات العامة. وتضمنت السياسات المعززة لأعمال القطاع الخاص ترقية الأطر القانونية والتنظيمية بتبسيط الإجراءات وتخفيف القيود التي تقف حائلا أمام إنشاء الأعمال وتطويرها، بالإضافة إلى توفير البنيات الأساسية لتقليل كلفة ممارسة الأعمال. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية، تفوق أحيانا نسبة مساهمة القطاع الحكومي. فعلى سبيل المثال، تتجاوز مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل 90 في المائة من التشغيل الكلي في المغرب، وتبلغ هذه النسبة 80 في المائة في الإمارات و 63 في المائة في تونس. وتظل هذه النسبة مرتفعة حتى في الدول العربية التي لها قطاع حكومي كبير نسبيا مثل الجزائر ومصر والأردن حيث تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الوظائف حوالي 43 في المائة، و37 في المائة، و30 في المائة في هذه الدول على التوالي[2].

وعلى الرغم من الجهود التي اتخذتها الدول العربية لتحديث اقتصاداتها والتقدم المحرز بشكل عام في ضوء معدلات النمو الايجابية خلال العقد الماضي، لا تزال هذه الدول تواجه تحديات كبيرة تستدعي بذل مزيد من الجهود لتطوير اقتصاداتها وتنميتها.

[2] البنك الدولي، قاعدة بيانات القطاع العام، و الكتاب السنوي، مجلس الإعلام الوطني، دولة الإمارات.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات التصدي لمعدلات البطالة المرتفعة والتي تجاوزت 14 في المائة، وهي نسبة اكبر ثلاثة مرات من المتوسط العالمي. كما أن قوة العمل والسكان في سن العمل في الدول العربية تنمو بمعدلات كبيرة بلغت حوالي 3.1 و3.3 في المائة على التوالي، وهي معدلات أعلى من المعدلات المسجلة للمجموعات الإقليمية الأخرى[3]. وفي السياق ذاته، تتوقع منظمة العمل العربية أن يفقد حوالي 3.5 مليون عامل وظائفهم بسبب الأزمة المالية العالمية، كما يقدر صندوق النقد الدولي في تقرير "آفاق الاقتصاد الاقليمي، أكتوبر 2010" حاجة دول الشرق الأوسط - ومن ضمنها الدول العربية - إلى خلق حوالي 18.5 مليون وظيفة خلال العقد القادم مما يتطلب تحقيق حوالي 6.5 في المائة معدل نمو حقيقي سنوي مستدام في العقد القادم مقارنة بمعدل 4.5 في المائة في العقد الماضي. كل هذه التداعيات مجتمعة تشكل ضغوطا أضافية على أسواق العمل في الدول العربية وتشير إلى ضرورة تبني سياسات داعمة وضخ مزيد من الاستثمارات لخلق مزيد من الوظائف لمقابلة متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

ولا شك أن مواجهة شبح البطالة وما يتبعه من تداعيات اجتماعية سالبة، والحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في السنوات القادمة، يستدعي أن تواصل الدول العربية في بذل مزيد من الجهود لتنويع البنية الإنتاجية. فعلى الرغم من أن السياسات

(3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.

الاقتصادية والتنموية التي طبقت في السابق حققت بعض التنويع في القواعد الإنتاجية وهياكل التجارة الخارجية، لا تزال اقتصادات الدول العربية تتسم بتركز كبير حول المنتجات النفطية والصناعات الاستخراجية بشكل عام. فقطاع النفط لا يزال يساهم بأكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل حوالي 10 في المائة للقطاع الزراعي وحوالي 15 في المائة للقطاع الصناعي. كما أنه يساهم بحوالي 75 في المائة من الصادرات ونحو 80 في المائة من الإيرادات الحكومية.

وتحتاج الدول العربية إلى تطوير قطاعاتها الصناعية ورفع كفاءتها لزيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تتجاوز 15 في المائة للدول العربية مجتمعة كما اشرنا من قبل. ويكون من المهم بمكان التركيز على وضع سياسات وبرامج تدعم تنويع السلع النهائية والوسيطة وإنتاجها بمواصفات عالمية لتلبية احتياجات الطلب المحلي والولوج إلى السوق العالمي في إطار تنويع النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل خصوصا لقطاع الخريجين والمهنيين الشباب الذين عوقت بطالتهم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي في السنوات الماضية (يمثل الشباب نسبة 60 في المائة من سكان الدول العربية البالغ عددهم حوالي 340 مليون نسمة في عام 2009).

وفي إطار تنويع البنية الصناعية، لا بد أن تبادر استراتيجيات التنمية الاقتصادية بالتركيز على تطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية كالصناعات الالكترونية

والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والبتروكيماويات وصناعات الطاقة البديلة، أو ما يسمي بالصناعات ذات الكثافة التقنية العالية، عبر توجيه الاستثمارات من خلال الإجراءات والحوافز المناسبة نحو الصناعات التي تعزز من أسس اقتصاد المعرفة "knowledge economy". وقد ركزت الدول العربية في السابق على تطوير الصناعات التحويلية التقليدية في ضوء الموارد الزراعية والمعدنية التي تتمتع بها ولقدرة هذه الصناعات في خلق الوظائف لكثافة عنصر العمل في عملياتها الإنتاجية، مع اهتمام أقل، في الغالب، حظيت به الصناعات ذات الكثافة التقنية العالية التي تحتاج إلى تقنيات إنتاجية ومهارات بشرية عالية لا تتوافر بشكل كاف في المنطقة العربية، كما أن الاستثمار الأجنبي توجه بشكل كبير نحو قطاع الصناعة الاستخراجية. وتشير الإحصاءات إلى أن مساهمة الناتج ذو الكثافة التقنية المتوسطة أو العالية لا تتجاوز 30 في المائة من الناتج الصناعي وتبلغ حوالي 28 في المائة من الصادرات الصناعية[4]. ورغم أن هذه النسب تبدو معقولة في ظل عدم توافر التقنيات الإنتاجية المطلوبة، إلا أنها لا تزال متدنية قياسا بالمجموعات الإقليمية الأخرى التي لها مستوي تنمية اقتصادية متقارب مع مجموعة الدول العربية، مما يفتح الباب واسعا أمام الاستثمار الأجنبي لنقل التقنيات الإنتاجية والإدارية المتطورة.

وفي ذات السياق، وفي إطار تنويع البنية الصناعية لخلق مجال سلعي واسع أو منظومة صناعية متكاملة، تبرز أهمية حفز القطاع الخاص لتبني التقنيات الحديثة في

(4) قاعدة بيانات اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية 2009.

الإنتاج والتوزيع في ضوء قدرته على جلب وتكييف الابتكارات والمعرفة المتراكمة على مدى عقود من الزمان في المناطق المتقدمة اقتصاديا في العالم، واستخدامها بشكل مفيد وفعال في تطوير المنتجات وتنويعها وتحسين جودتها مما يدعم النمو ويعزز التنافسية. وأكثر من ذلك، يجب حفز القطاع الخاص، في ظل سرعة استجابته للتغيرات الاقتصادية وسرعة اتخاذ القرار فيه، إلى "إنتاج" المعرفة من خلال استحداث التقنيات وخلق الابتكارات، وليس فقط استجلابها من الخارج وتطويعها، وذلك عن طريق الاستثمار في البحث والتطوير "R+D" والذي يمثل عاملا أساسيا في تعزيز التطور التقني ورفع كفاءة الإنتاج ودعم التنافسية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وكما هو معروف، يمثل الإنفاق علي البحث والتطوير استثمارا طويل الأجل من خلال المعرفة التي يخلقها والتي تمثل أصول غير منظورة (intangible assets) تدعم العمليات الإنتاجية كما ونوعا، مما يستوجب معاملة الصرف على البحث والتطوير كاستثمار له مردود في المستقبل، مثله مثل رأس المال الثابت، وليس كنفقات جارية كما هو شائع في التقليد المحاسبي في كثير من الشركات في الدول العربية.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير لا يزال ضعيفا في الدول العربية رغم جهود عدد من الشركات الكبيرة في هذا المجال حيث لا تتجاوز

نسبة الإنفاق الكلي على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.3 في المائة في عام 2007، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي والذي سجل 1.7 في المائة، كما أنها دون نسبة 1 في المائة والتي تمثل مؤشر الأمم المتحدة المطلوب لتراكم المعرفة المعززة للتنمية الاقتصادية[5].

ولا شك أن التوجه التنموي في الدول العربية الذي تناولنا مؤشراته العامة في الفقرات السابقة، والذي يركز على تطوير الاقتصادات كما ونوعا وفقا لأسس الاقتصاد المعرفي، يتطلب جهودا كبيرة على مستوى السياسات الوطنية، وعلى مستوى تفعيل العمل المشترك لتعبئة القدرات والإمكانات الخارجية. وفي هذا الخصوص، يكتسب التعاون العربي-الياباني أهمية خاصة في دعم عملية التحول الاقتصادي وإعادة هيكلة البنية الصناعية وتطويرها لخلق فرص العمل ومواكبة متطلبات السوق المحلي والعالمي، للإمكانات العلمية والتقنية الكبيرة المتوفرة لدى اليابان في مجالات الصناعة والبحث العلمي، وللعلاقات الاقتصادية المتميزة التي تربط اليابان مع المنطقة العربية، علما بأن اليابان تعتبر ثاني اكبر شريك تجاري قطري، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مع الدول العربية حيث بلغ حجم التجارة بين اليابان والدول العربية حوالي 120 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 48 مليار في عام 2003.

(5) معهد اليونسكو للإحصاء، المنظور العالمي للبحث والتطوير، سبتمبر 2009.

ويمكن أن تساهم اليابان بخبراتها واستثماراتها من خلال الشراكات في مشاريع التنمية الاقتصادية الحيوية التي توليها الدول العربية اهتماما خاصا مثل مشاريع الطاقة الشمسية والنووية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبيئة والتحول المناخي وتطوير الموارد البشرية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في قطاعات التجارة والتمويل والخدمات. وفي نفس الوقت يمكن أن تمثل اليابان وجهة مناسبة للاستثمارات العربية في سياق سعي الدول العربية للبحث عن أسواق جديدة لتوجيه استثماراتها خصوصا استثمارات الصناديق السيادية بعد تراجع مردود الاستثمارات في الدول الغربية بسبب الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تغيرات في جغرافية النمو العالمي.